اذا كان هو المراد بالقضاء يرجع اليه اي الى الكلام اذ انما يكون الاعلام عنه اي ناظمها شيئا
عن الكلام النفسي والجار اعني الباء في قوله وبمرجع متعلق بقوله اجاب والمرجع
مصدر بمعنى الرد اي ورد معنى القضاء الى صفة العلم اجاب العلامة بدر الدين
محمد بن سعد التستري تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي عن سؤال اليهودي
المنظوم وهو سؤال نظمه بعض المعتزلة على لسان يهودي ويقال ان الذي نظمه هو
ابن البقني بموحدة وقافين اولاهما مفتوحة وهو الذي قتل على الزندقة ولا يشتبه
الاسلام ابن دقيق العيد وذكر حيث قال الناظم المذكور اياعلماء الدين ذمي ديننا
تحيي دلوه باوضح حجة اذا ما قضى نبي بكفري بمحكم ولم يرضه مني فما وجه حيلتي
فاجاب عن هذا السؤال علما، ذكر العصر نظما ونثرا ومنهم التستري اجاب نظما الى
ان قال في جواب معنى قضاء الله بالكفر عليه بعلمه القديم سرمادة الخليقة واظهاره من
بعد اكر حقيقة مطابقا لادراكه بالقدرة الازلية وصدر التستري حاصل اي حاصل
جوابه النظم نثرا بان قال معنى قضاء الله تعالى بالاشياء الخ ما هو حاصل البيتين ولكن
ينبغي ان يعلم ان البيت الاول منهما تفسير لمعنى القضاء والثاني منهما تفسير لمعنى القدر
فمعنى قضائه تعالى علمه الاشياء ازلا بعلمه القديم واما معنى القدرة فهو اظهاره اياها
تعالى بقدرته الازلية ما تعلق علمه بوجوده على الوجه المطابق لمتعلق العلم بوجوده فان قيل
رجع القضاء الى العلم طريق الفلاسفة واما الاشاعرة فطريقهم رجع القضاء الى
الارادة والقدرة الى الخلق كما قرره السيد في شرح المواقف فقال اعلم ان قضاء الله تعالى
عند الاشاعرة هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره
ايجاده اياها على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها واما عند الفلاسفة
فالقضا عبارة عن علمه تعالى بان يكون عليه الوجود حتى يكون على احسن النظام
واكمل الانتظام وهو المشار عندهم بالعناية التي هي مبدأ الفيضان الموجودات من حيث

جملتها

(1)

جملتها على احسن الوجوه واكملها والقدرة عبارة عن خروجها الى الوجود العيني باسبابها
على الوجه الذي تقرر في القضا قلنا رجع القضا الى العلم على الوجه الذي قلناه من
طريق الاشاعرة ايضا وهو مغاير لطريق الفلاسفة المذكور فرجع الى العلم عند الاشاعرة
على منوال رجعه الى الارادة المذكورة في شرح المواقف بان يقال القضاء عبارة عن علمه تعالى
ازلا بوجود الاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره ايجاده اياها على وجه يطابق
تعلق العلم بها كما قبل في رجع القضا الى الارادة اذ ارادته تعالى الازلية الى اخر ما نقلنا
عن شرح المواقف وقد ذكرنا ما فيه معنى اي غبية في ظهور ان لا اثر للعلم وهذا امر تذكره
سوى ما قدمناه يزيدك وضوحا وهو انك لو كنت حاسبا لسير الشمس والقمر فعلمت
من طريق الحساب قبل يوم كذا ان كذا المذكور يكون كسوفا اي يكون يوم كسوف حزف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فلما جاء يوم كذا وقع ذلك الكسوف الذي كنت علمته هل
تظن ان علمك السابق هو اثر في وجوده لا سبيلا الى ان تظن ذلك لذلك ما يقع على وفق العلم
القديم لا يؤثر العلم في وجوده فوجوده انما يقع بكسب العبد مختارا فيه وغاية الامر ان الله
تعالى جل وعلا لما كان العلم فمان علمه محيطا بكل ما يكون انه سيكون وذلك لا يسلب لعالميتي
اختيارهم المخلوق لهم عند الفعل وعند مهم المصمم عليه الذي هو محل قدرتهم فلا يبطل
التكليف ومن جعل القضاء وجود جميع المخلوقات في اللوح المحفوظ مجملة والقدر وجودها
اي المخلوقات في الاعيان مفصلة من شارحي الطوالع للقاضي البيضاوي لا يخلو اما ان يريد
بوجودها في اللوح المحفوظ الوجود في الكتابة او يريد العلم فان اراد الوجود الخطي في الكتابة حتى
يستلزم ذلك حدوث القضا لان الكتابة حادثة فهو اي القضا بهذا التفسير اولى بعدم التاثير
واما قدم المحل والمحو وعدمه فلم اولى للاهتمام وان رد القضا الى العلم فواجب اي فذلك
الرد واجب وهو الذي ارتضيناه انفا وطالما كان هذا موضع سؤال فقضاء الله بامر فقال
واما قوله عليه الصلاة والسلام فحج آدم موسى لقوله اي لقول آدم اتلومني على امر كتبه الله

وهنا